حصيلة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بين الطموح والمعوقات

شريف اسماعيل*

Résumé:

Le processus de privatisation en Algérie affaits couler Beaucoup d'encre lancée de manière timide depuis le début des années 1990 mais plusieurs questions demeurent soulevées sur son Bilan qui reste peu important. Et se malgré les efforts fourni par les pouvoirs publics notamment en matière législatif et apport financier.
Le Programme a subi diverses contraintes d'ordre économique, politique et technique ainsi que sociale et culturels, qui fait dégager des résultats mitigés.
la nouvelle Politique de gouvernement opte pour une vision d'élaboration d'une stratégie industrielle qui développe des nouvelles filières et pôles d'activités pour une meilleure intégration économique mondial.
Dans ce contexte cette article va dévoiler les déférents aspects de la privatisations en Algérie, en présentant une définition des concepts ainsi que les raisons et les outils nécessaires aux reformes avec tous les contraintes et les politiques visant a assouplir le processus dans la vision prospectives.

-Les Mots clés :Privatisation – Restructuration industrielle- stratégie industrielle – efficacité.

* أستاذ مساعد قسم أ، جامعة الجزائر3.

الملخص :

إن مسار خوصصة المؤسسات في الجزائر أسال الكثير من الحبر، انطلقت بصفة محتشمة منذ بداية سنوات التسعينات ولكن الكثير من التساؤلات مازالت مطروحة حول الحصيلة المحققة ميدانيا بالرغم من الجهود الكبيرة المبذولة من قبل السلطات العمومية. عند الوقوف عند خلفيات المسار نلاحظ ثمة جملة من القيود التي اعترضت سبيل البرنامج إما من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو من الجانب السياسي والتقني والثقافي، مما جعلت النتائج المجسدة دون المستوى المطلوب. وضمن هذا الصدد اتجهت الأنظار في الآونة الأخيرة إلى مسألة اعتماد إستراتيجية صناعية جديدة تندرج ضمن سياق الاندماج الاقتصادي العالمي الرامي إلى تطوير الأقطاب الصناعية وفروع النشاط. انطلاقا من هذا المنظور جاءت هذه المقالة لتبرز بعض الجوانب الهامة لسياسة خوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر من خلال التوقف عند الخلفيات والمتطلبات وكذا المعوقات مع سرد كافة السبل لتفعيل المسار في الأفق.

الكلمات المفتاحية: الخوصصة-إعادة الهيكلة الصناعية- الاستراتيجية الصناعية – فعالية.

تمهيد:

حاولنا في هذه الدراسة العلمية تقديم صورة مختصرة عن واقع سياسة خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية في الجزائر، ذلك من خلال التطرق إلى بعض المسائل ذات الأهمية للإلمام بالموضوع ونخص بالذكر:

تحديد مفهوم الخوصصة وكذا النصوص التشريعية المنظمة لها، ومن ثم التطرق لكافة العوائق التي اصطدم بها المسار ذات الطبيعة القانونية والتقنية والإدارية.

وككل سياسة ينبغي التعرض للحصيلة بلغة الأرقام للوقوف عند أهم النتائج المحققة ومن ثم القيام بتقييم شامل يمكننا من اقتراح السبل الكفيلة لتفعيل البرنامج ضمن نظرة مستقبلية.

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل حصيلة سياسة خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية الجزائرية، فضلا عن سعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- تقديم الإطار العام لسياسة الخوصصة في الجزائر.
- عرض وتحليل أهم القيود التي تعترض مسار الخوصصة في الجزائر
- محاولة تقديم تقييم شامل لسياسة الخوصصة في الجزائر، والإسهام بإبداء بعض الإقتراحات.

1- الإطـــــار العام للخوصصة :

هناك عدة تعاريف أعطيت لمفهوم الخوصصة من هيئات مختلفة ومؤلفين ذات دراية بالموضوع، بحيث يعرف البنك الدولي الخوصصة بأنها هي زيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة ملكية الأنشطة والأصول التي

تسيطر عليها الحكومة أو تملكها، بينما يعرفها مدير البنك الدولي للنمو الإقتصادي السيد (نيكولاس أرديتو بارليتا) هي عبارة عن التعاقد أو بيع خدمات أو مؤسسات تسيطر عليها أو تمتلكها الدولة إلى أطراف من القطاع الخاص.[1]

أما حسب المفهوم الشامل هي زيادة في الملكية الخاصة مع القطاع الخاص للقيام بدور إيجابي في التنمية عن طريق بيع معظم القطاعات الإنتاجية العامة كليا أو جزئيا للقطاع الخاص .

بينما المشرع الجزائري يعرفها بأنها تلك العمليات الهادفة إلى تحويل ملكية كل الأصول المادية والمعنوية التي تحوزها المؤسسات سواء بصفة كلية أو جزئية لصالح أشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص. كما تقوم بتحويل أداة التسيير وفقا لعدة أساليب (عقود الإيجار، إدارة الأعمال، حقوق الإمتياز)[2].

2- النصـــوص التشريعية المنظمة للمسار:

منذ بداية عقد الثمانينات في القرن العشرين عزمت السلطات العمومية في الجزائر على المضي قدما نحو إعتماد نظام إقتصاد السوق بما يتماشى

---

[1]- زيد منير عبوي، الخوصصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق دار دجلة، عمان، الأردن 2007، الصفحة 13

- أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، دار النشر الجامعية، مصر، 2003، ص24.

[2]- علي خالفي، إضاءات عن الخوصصة في الجزائر مجلة لعلوم الإقتصادية، علوم التسيير العدد 2007/16 ص 86-90

ومتطلبات المنافسة العالمية ومقاييس الجودة الشاملة. لذلك سوف نستعرض أهم المحطات القانونية المنظمة لمسار تطور المؤسسات العمومية الإقتصادية، وهي:

2-1- المحطـــة الأولى : وهي تتضمن تقسيم المؤسسات حسب طبيعة التخصص وفق أسلوب إعادة الهيكلة المالية والعضوية (القانون رقم 80/6 الصادر في 1980/10/06)[1]

2-2- المحطـــة الثانية : تتمثل في تطبيق إستقلالية المؤسسات حسب ما جاء في القانون رقم 01/88 الصادر في 1988/01/12 المتعلق بالقانون التوجيهي للمؤسسات ولاسيما القوانين 02/88 إلى 06/88.[2]

2-3- المحطـــة الثالثة : تعكسها المادتين 24، 25 من قانون المالية التكميلي لـــ 1994 بحيث يسمح بالتنازل عن الأصول وإمكانية فتح رأسمال للمستثمرين الأجانب والوطنيين بصفة جزئية .[3]

2-4- المحطـــة الرابعة : تتمثل في الأمر الرئاسي رقم 22/95 25/95، 12/97 المعدل للأمر رقم 22/25 المتعلقين بخوصصة المؤسسات العمومية

---

[1]- لعلي بوكسيش، التجربة الجزائرية في مجال الإصلاح للمؤسسات العمومية الإقتصادية، واقع الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات في ظل العولمة، الحامة 2005، ص 1 الى 37.

[2] -Les cahier du cread n° 39 du 15/97, autonomie rationalité et management des entreprises publiques a l'épreuve de la réalité économique, Kamel Behidj, (p 13 au 22).

[3] - Nassreddine Sadi, la privatisation des entreprises en Algérie , objectifs Modalité et enjeux OPU 2008, P 109 au 112.

وتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة مع تقديم إمتيازات للعمال والمستثمرين بقصد تفصيل وإدخال مرونة للمسار.

2-5- المحطـــة الخامسة: تتمثل في الأمر الرئاسي رقم 04/01 الصادر بتاريخ 2001/08/20 المتعلق بتنظيم وتسيير خوصصة المؤسسات العمومية الإقتصادية بحيث وضع حد لتضارب الصلاحيات بين الأجهزة مع إدخال نوع من المرونة في المسار عن طريق إنشاء الأجهزة التالية:
- مجلس الوزراء - مجلس مساهمات الدولة - وزارة المساهمات وترقية الإستثمار - لجنة المراقبة - شركات مساهمات الدولة - المؤسسات العمومية.[1]

2-6- المحطـــة السادسة: تتضمن إصدار الأمر رقم 01/08 الصادر في 2008/02/28 الذي يتمم الأمر رقم 04/01 بحيث يمكن للمفتشية العامة المالية أن تقوم برقابة وتدقيق حسابات المؤسسات العمومية بناءا على طلب من السلطات وأجهزة الدولة حفاظا على المال العام.

2-7- المحطـــة السابعة: تتمثل في إصدار قانون المالية التكميلي لـــ 2009 الذي ينص في المادة 62 بأنه يتعين على المؤسسات العمومية الإحتفاظ بنسبة 34% من رأسمال طيلة مدة (05 سوات) كما أن المؤسسات التجارية الأجنبية ملزمة بإشراك المستثمر المحلي في حدود 30% من رأسمال .[2]

---

[1] -Abderahmane Mebtoul, l'algérie Face aux défis de la Modalisation tome I et II OPU, Alger 02/2002, p 240-250.

[2] -Journal ElWatan Economie, privatisation en Algérie, du 2 au 8/11/2009. n°217, p 02-09.

3- القيـــــود التي تعترض مسار الخوصصة في الجزائر :

حسب التجربة المعاشة اعتمدت سياسة الخوصصة في الجزائر عدة قيود أتناولها فيما يلي :

3-1 – القيـــــود المرتبطة بتحضير المؤسسات للخوصصة:

وهي تتعلق بالجانب القانوني، حيث إتسمت عملية الخوصصة من منظور التحضير القانوني، على العموم بغياب سندات الملكية للمؤسسات مما يصعب نقل الملكية وإمكانية التفاوض مع البنوك إلى جانب وقوع نزاعات حول ملكية العقار بين مصالح أملاك الدولة والمؤسسات. [1]

أما فيما يخص التحضير التقني فنلاحظ بأن التقارير تؤكد عدم دقة المعطيات المحاسبية وغيابها في بعض الأحيان مما ينعكس على التقييم السليم لقيمة الشركات، ناهيك عن غياب التحضير المالي من حيث تراكم الديون ونقص الضمانات والتعهدات التي تطمئن مسؤولي البنوك بالإضافة إلى الانعكاسات الاجتماعية للخوصصة كعدم التكفل بمصير العمال المسرحين والإطارات زيادة على مقاومة النقابة لتخوفها من المستقبل المجهول.

---

[1] -Hamidi Lies, la privatisation en Algérie-enjeux politique économique et sociaux, thèse Doctorat d'Etat en Science Juridique, Paris 1, 1999, P137-165

- الداوي الشيخ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءة المؤسسات العامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصاديةوالقانونية- المجرد 25 – عدد 2 – 2009.

3-2 – القيـــود الهيكلية :

إعترضت سياسة الخوصصة في الجزائر عدة قيود هيكلية أثرت في مسارها،وهي تتلخص فيما يلي:

- عدم تحديد الاختصاصات بدقة لمختلف الأجهزة المشرفة على العملية .
- ضعف إجراءات وأدوات العمل.
- غياب مخططات الاتصال.
- نقص ترقية واختيار عروض البيع، وضعف تصفية العروض (سوء تنقية المناقصات)
- مشكل نقل الملكية.
- تعقد إجراءات الدفع بالتقسيط والتعهد بالاحتفاظ بطبيعة النشاط .
- مشكل المفاوضات حول تسوية الديون.
- صعوبة الإلتزام بضمانات تقديم الامتيازات
- عدم شفافية إجراءات البيع بالتراضي.(حالات نقل الملكية بالتراضي يشوبها الغموض..)

3-3- القيـــود في طبيعة العلاقات بين الأجهزة:

إتسمت طبيعة العلاقات بين الأجهزة بعدة سلبيات، مما شكل قيودا أثرت على مسار الخوصصة، وهي تتمثل في:

- تعدد مراكز القرار.
- نقص الإجراءات التي تحكم مختلف الهياكل المعنية بالمسار.
- نقص الشفافية في الصلاحيات.

- نقص التنسيق بين مختلف الأجهزة المكلفة بالعملية.[1]

3-4 - القيـــــود القانونية :

تتمثل أهم القيود القانونية التي واجهت سياسة الخوصصة في ما يلي:

- غياب نظام المتابعة لتسوية بعض القضايا الخاصة في العملية.
- رهن كلي على جميع الممتلكات مقابل دفع سعر البيع مما سيؤدي إلى تجميد إمكانية حصول المؤسسة على القروض.
- تحديد مفهوم الأجير المالك (خاصة بالنسبة لهؤلاء المسرحين + المتقاعدين).
- مشكل الضمانات (للعروض، الدفع نقدا)
- التحديد الخاص بالتنازل عن المؤسسات للأجانب.
- مشكل حق الشفعة للعمال.
- إمتيازات ANDI . APSI (عدم ملائمة الامتيازات المقدمة مع طبيعة نقل الملكية):

andi: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات

Apsi: وكالة دعم وتشغيل الشباب

- تحديد مفهوم المرحلة الإنتقالية.
- أطراف إمضاء عقد البيع ومشكل التنازع عن الاختصاص

---

[1]- سعدان شبايكي، معوقات الخوصصة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة، الحامة، المكتبة الوطنية ،2005، ص 1-11.

3-5- القيـــود الإدارية :

- يمكن تلخيص أهم القيود الإدارية اتجاه سياسة الخوصصة في الجزائر في ما يلي:

- أولا هناك إجراءات بيروقراطية ثقيلة تصاحب استخراج وثيقة السجل التجاري من حيث كثرة الوثائق وحجم الوقت المستغرق. ثانيا العبأ الجبائي والجمركي على عاتق المستثمرين، ناهيك عن النقص في التكوين والمشاكل المرتبطة بالنظام القضائي (غياب القضاء المختص لفك النزاعات).

3-6- القيـــود المرتبطة بسوق المشتريين:

تختص هذه القيود بعملية الشراء، وتتلخص في:

- تفهم المشتري الجزائري.
- جهل المشتري الأجنبي لإجراءات الخوصصة في الجزائر.
- محدودية السوق في حالة الخوصصة المكثفة.

4- حصيلة الخوصصة بلغة الأرقـــام:

منذ بداية مسار الخوصصة عام 1994 لا يمكن الحديث عن حصيلة معتبرة وذلك لعدة مشاكل تطرقنا إليها في السابق إذا أن النتائج بدأت تظهر للعيان منذ 2003 إلى غاية 2007 بحيث في 2008 و2009 تداول الحديث عن تغيير إستراتيجية السلطات العمومية باتجاه اعتماد الإستراتيجية الصناعية الجديدة.[1]

---

[1]- التقرير السنوي حول حصيلة الخوصصة في الجزائر، وزارة الصناعة وترقية الإستثمار، 2008/ الموقع الإلكتروني

http://www.Min industrie Pro.inves.gov.dz

وفيما يلي الجدول رقم 1: يوضح حجم عمليات الخوصصة من (2003 –2007): (الوحدة:عدد المؤسسات المخوصصة)

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخوصصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخوصصة الجزئية (أكبر 50%)	1	2	11	12	7	33
الخوصصة الجزئية (أقل من 50%)	0	3	1	1	6	11
الخوصصة عن طريق التملك للعمال	8	23	29	9	0	69
الشراكة	4	10	4	2	9	29
التنازل عن الأسهم والأصول للقطاع الخاص	2	13	18	30	20	83
مجموع الخوصصة / الشراكة	20	58	113	116	110	417
التحويل / التنازل للهيئات العمومية	12	21	29	27	37	126

المصدر: موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

(http://www.mipi.dz/index)

إن تحليل محتوى الجدول رقم (1) يبين بأن اعتماد أسلوب نقل الملكية عن طريق الخوصصة الكلية إحتل حصة الأسد بمعدل 46% ، يليها في المرتبة الثانية حالة التنازل للهيئات العمومية بنسبة 30%، ثم تأتي في المرتبة الثالثة حالة التنازل عن الأسهم والأصول لفائدة القطاع الخاص بمعدل 19%، متبوعة بالحالات المتبقية بمعدلات متناقصة لصالح البيع لفائدة العمال والشراكة والخوصصة الجزئية.

الجدول رقم 2: يوضح مبالغ الديون المتحملة من قبل المستثمرين 43.902 مليار دج من أصل 64.084 مليار دج

طبيعة العمليات	الديون على عاتق المشترين	الديون المستعملة من سعر البيع	الديون على عاتق الخزينة	مجموع الديون	الأموال الفائضة المحولة لأملاك العمومية
الخوصصة الكلية أو الجزئية	38490	2078	2185	42753	797869
بيع الأصول	380	2031	455	2866	360300
التنازل لصالح العمال	4393	0	0	4393	613095
التنازل للهيئات العامة	639	2175	1990	14073	80569
المجموع	43902	6284	4630	64084	1851832

المصدر: موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

(http://www.mipi.dz/index)

الجدول رقم (2) يبين بوضوح حجم الديون المتحملة من قبل المستثمرين، بحيث أغلبية الديون تكفلت بها الخوصصة الكلية أو جزئية بمعدل 87%، أما البقية الباقية فكانت من نصيب حسب الترتيب حالة التنازل لفائدة العمال بمعدل 10%، ثم التنازل لفائدة الهيئات العمومية بنصيب 1.5% وأخيرا بيع الأصول بمعدل 0,5%.

الجدول رقم 3: توزيع عمليات الخوصصة بين المستثمرين المحليين والأجانب .

طبيعة العمليات	2003		2004		2005		2006		2007		المجموع	
	ON	OETR	ON	OETR	ON	OET	ON	OETR	ON	OETR	ON	OETR
الخوصصة الكلية	5	0	7	0	49	1	57	5	60	8	178	14
الخوصصة الجزئية	0	1	1	4	3	9	3	10	0	13	7	37
التنازل عن الأصول	2	0	13	0	16	2	20	10	12	8	63	20
الشراكة	2	2	1	9	0	4	0	2	1	8	4	25
التنازل للعمال	8	–	23	-	29	-	9	-	0	-	69	0
المجموع	17	3	45	13	97	16	89	27	73	37	321	96

المصدر: موقع وزارة الصناعة وترقية الاستثمار

(http://www.mipi.dz/index)

ON :العمليات المحققة من طرف المستثمرين المحليين

OETR: العمليات المحققة من طرف المستثمرين الاجانب

يشير الجدول رقم (3) بأن حصة الأسد في توزيع حجم المؤسسات المخوصصة كانت من نصيب المستثمرين المحليين بالنسبة للخوصصة الكلية وذلك بمعدل 55%، ثم تليها التنازل لفائدة العمال بنسبة 21%، والباقي لصالح أسلوب نقل الأصول والخوصصة الجزئية ثم الشراكة بمعدلات متناقصة حسب الترتيب 19%، 2%، وأخيرا 1%.

أما الحصص المرحلة لفائدة الاستثمار الأجنبي فكانت حسب الترتيب، بحيث نالت الخوصصة الجزئية حصة الأسد بـــ 38%، ثم تليها الشراكة بمعدل 26%، وأخيرا التنازل عن الأصول والخوصصة الكلية بمعدلات متناقصة 20%، 14%.

أما فيما يتعلق بسنوات 2008 و2009 تشير الإحصائيات الأخيرة بأن عدد العمليات المنجزة كانت في حدود 40 عملية سنويا وهي حصيلة محتشمة تبرر إرادة السلطات العمومية للمضي قدما نحو تبني سياسة جديدة باتجاه الشراكة وإنشاء أقطاب صناعية كبيرة ضمن الإستراتيجية الصناعية.[1]

5- التقييـــــم الشامل لمسار الخوصصة في الجزائر:

توجد أسباب وعوامل ساهمت بشكل واضح في تطبيق برامج الخوصصة وهي ذات طبيعة سياسية، إيديولوجية، قانونية، مؤسساتية، اقتصادية واجتماعية ثقافية.[2]

5-1- الأسبـــــاب السياسية والإيديولوجية :

فيما يتعلق بالأسباب السياسية والإيديولوجية فيمكن القول أن هناك هيمنة لبعض الأفكار لدى الجماهير تبين بأن الخوصصة هي نظام استغلالي يضيع المكاسب ويخلق البطالة والفقر إلى جانب عدم المساواة بين مختلف الفئات

---

[1]- محاضرة لعبد الحميد تمار، وزير الصناعة وترقية الإستثمار، كلية الإقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/04/06، بعنوان إستراتيجية التنمية خلال الخمس السنوات المقبلة.

[2] - A- Mustapha Mekideche , l'Algérie entre économie emergent - essai sur la conduite des réformes economique , Edition Dahleb , 09/2000 p 258-264
B- Nassreddine Sadi Op. cit , P 207, 215

الإجتماعية ناهيك عن التسريح المكثف للعمال وتصفية المؤسسات دون تقديم أدنى البدائل الممكنة.

من ناحية أخرى فقد برزت بعض السلوكيات لشخصيات سياسية حاولت بسط نفوذها وتأثيرها على المسار حسب إيديولوجية حزبية معينة، إلى جانب ضعف الإرادة السياسية للسلطات العمومية للمضي قدما في هذا الاتجاه خوفا من الاضطرابات الاجتماعية.

وأخيرا تشير التقارير بأن عدم استقرار الحكومات أثر سلبا على توازن السياسات المعتمدة دون إهمال مسألة تضارب الصلاحيات بين مختلف الأجهزة المشرفة على تنفيذ ومراقبة البرنامج.

5-2 – الأسبـــــاب القانونية والمؤسساتية:

تتمثل أهم الأسباب القانونية والمؤسساتية فيما يلي:

- غياب حوار حقيقي بين الأطراف ذات العلاقة بعملية الخوصصة
- لم يحن الوقت لطرح الخوصصة بشكل حقيقي.
- غياب هيئة التشريع الكفيلة بسن القوانين المتعلقة بمسار خوصصة المؤسسات.
- نقص الكفاءات.
- المقاومة الشديدة من طرف الشركاء الإجتماعيين والسياسيين والإقتصاديين .
- طول الإجراءات مما خلق نوع من الجهود البيروقراطية، زد على ذلك الرقابة الشديدة من طرف اللجنة الوطنية لمراقبة عمليات الخوصصة.

- غياب التنسيق بين أعمال مختلف الأجهزة المكلفة بإتخاذ القرارات زد على ذلك تضارب الصلاحيات بين الأجهزة.

5-3 - الأسبـــــاب الإقتصادية والتقنية :

تتمثل في مجموعة العناصر ذات الطبيعة الإقتصادية والتقنية، وهي تتمثل في:

- غياب محيط إقتصادي ملائم.
- عدم تحضير وضعية المؤسسات القابلة للخوصصة.
- ضعف القدرات التسيرية المكلفة بقيادة برنامج الخوصصة.
- ضعف الخبرة التقنية المحلية المكلفة بتقييم المؤسسات.
- ضعف القدرات المالية للمستثمرين الوطنيين الخواص.
- ضعف مستويات السوق المالي النظام البنكي والتحفيزات للإستثمار الأجنبي.
- نقص المصداقية في المعلومات المالية والمحاسبية للمؤسسات موضوع الخوصصة.

5-4- الأسبـــــاب الإجتماعية والثقافية:

من حيث الأسباب الإجتماعية والثقافية فنلخصها فيما يلي:

نجد بأن هناك مقاومة إجتماعية من طرف النقابة، إلى جانب غياب الحوار الجاد مع السلطات العمومية حول أهداف الإصلاحات. كما تميزت العملية بالتسريح المكثف للعمال مع غياب آليات التكفل بالتشغيل الدائم، ناهيك عن عدم إشراك مختلف الأعوان الإجتماعيين في كافة المحطات وأخيرا إهمال

البعد الثقافي للمسار مما يتطلب الأمر استرجاع سلم القيم والأخلاق وروح المواطنة.

6- عناصـــــر الإشكالية المتعلقة بالاستراتيجية الصناعية :

ينبغي القيام بالتكفل بالجانب التقني حول الفروع الواجب حمايتها وترقيتها بحيث ترتكز السياسة الصناعية الجديدة أساسا على عدة محاور أهمها: رد الإعتبار لنشاطات تأهيل المؤسسات وإعادة الإعتبار للمناطق الصناعية ثم الإعتماد على التكوين.

إلا أن هذه السياسة تعاني من عدة مشاكل مثل: (نقائص في مجال البحث عن الإندماج ما بين القطاعات، جانب الشعور المستقبلي لتعدد الخدمات الناجمة عن ذلك، نقائص في جانب إنشاء أقطاب بين مختلف الميادين النشاطات الإقتصادية والإجتماعية للبلاد مثل التعليم والسياحة والفلاحة والصيد البحري.[1]

إن الصعوبات المتكررة التي تعيشها المؤسسة الجزائرية (التمويل، أراضي البناء والسوق غير الرسمية) لا تسمح لها بالحصول على رؤية واضحة أو مخططات عمل توضح قراراتها بالنظر إلى تعدد المتدخلين وتداخل صلاحيتها.

وينبغي أن تندرج السياسة الصناعية ضمن أوسع وإنتاج التكنولوجيات من خلال رد الإعتبار للتكوين العالي تماشيا مع التقدم العلمي والتكنولوجي.

---

[1]- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير حول ظرف الإقتصادي والإجتماعي لسداسي الثاني 2004، جوان 2005.

يجب الإستثمار قصد إعادة تشكيل خلايا البحث والتنمية تتماشى مع إحتياجات صناعة ناجعة متوجهة نحو الداخل والخارج مثل بقية الدول الأخرى (الصين، كوريا) بحيث تكون هذه الخلايا قادرة على تلبية الطلب الداخلي في معظمه وزيادة صادرات البلاد.

وبصفة عامة ترتكز الإستراتيجية الصناعية على ستة محاور كبرى أهمها:[1]

- إختيار الصناعات الإستراتيجية الواجب ترقيتها.
- إقامة فضاءات لتطوير الفروع الصناعية والمناطق الواجب ترقيتها .
- تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر.
- تطوير إستراتيجية تنمية الموارد البشرية التجديد والإبتكار .
- تحسين المحيط الإقتصادي للمؤسسة وضرورة تطويره.
- تأهيل المؤسسات بكيفية تؤهلها للمنافسة الأجنبية.

الخاتمة:

دخلت الجزائر منذ ما يقارب من عشرية كاملة في عهد الاصلاحات الإقتصادية خاصة المتعلقة منها بإقحام المؤسسات العمومية والإقتصادية في مسار الخوصصة مبتغية في ذلك النقلة النوعية إلى نظام إقتصاد السوق، بحيث تهيمن فيه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كأداة استراتيجية لتوجيه السياسة الاقتصادية للدولة.

---

[1]- الجلسات الوطنية حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة، قصر الأمم 26 الى 28 /2007/02.

وضمن هذا السياق اعتمدت السلطات العمومية سلسلة من النصوص القانونية الكفيلة بنقل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص، زيادة على ذلك تم إنشاء العديد من الأجهزة التي أوكلت لها مهمة إدارة برنامج الخوصصة. إلى أنه تمة جملة من القيود إعترضت سبيل الخوصصة في الجزائر تم حصرها في تلك القيود ذات الطبيعة الهيكلية، القانونية، الإدارية والمالية. مما جعل الحصيلة محتشمة مقارنة بالدول ذات الإقتصاديات الإنتقالية والشبيهة بحالة الجزائر.

بناءا على تحليل القيود السابقة التي يؤدي تفعيلها إلى الحد من كفاءة وفعالية الخوصصة في الجزائر، يمكن القول أن هناك جملة من التدابير والإقتراحات يجب إتخاذها وتتمثل فيما يلي:

- يجب إعادة صياغة سياسة الخوصصة بكيفية تحقق النمو المستدام.
- توفير المصداقية في مجال التوجه نحو تجسيد الليبرالية الحقيقية.
- بناء إجماع واضح بخصوص الإتفاق حول ضرورة تحرير الإقتصاد وإحداث التوازنات الكبرى الإقتصادية والإجتماعية.[1]
- الإقدام على إختيارات سياسية صناعية وإصلاحية شاملة.
- إستخلاص فرضيات حول الخوصصة المتكيفة مع الطلب الوطني والدولي.
- إختيار أساليب الخوصصة التي لها علاقة مع الوضعية الحقيقية الإستراتيجية للأعوان الذين لهم مساهمة فعالة في عمليات الخوصصة.

---

[1]- علاوة نواري، أثار برامج إصلاح الإقتصادي على الإقتصاد الجزائري، أطروحة الدكتورا في الإقتصاد، جامعة حلوان، 2008/2007. ص 279-282.

- التكفل بديون المؤسسات الكبيرة المعدة للخوصصة والعمل على إعادة تأهيلها.

- مواصلة حملة الإصلاحات الشاملة للإقتصاد من أجل إرساء قواعد إقتصاد السوق (السوق المالي، إلغاء الطابع البيروقراطي، منح عقود الملكية إنشاء قوانين لتسيير العقار إصلاح القطاع البنكي، تفعيل دور البورصة

- صيانة بعض نماذج الشراكة [1]

- مراجعة قوانين الخوصصة وتسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة.

- إدخال عناصر جديدة للتسيير الاجتماعي السياسي لخوصصة الاقتصاد.

- بيان وتقييم الأعوان المسببة في الرفض وخلق الأزمة.

- تحديد بدقة ما هو منتظر من الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين خاصة (العمال، النقابة، المؤسسات العامة والخاصة، الهيئات الاقتصادية والمالية الدولية)[2]

- إعتماد نموذج محايد فعال يتطلب ترقية دولة عصرية لتجديد الإقتصاد الإنتاجي، القضاء على العروشية والقابلية في تسيير دواليب المؤسسات، إصلاح علاقات القوى بحيث تتوجه نحو العولمة، تقوية القطاع الخاص. [3]

---

[1] - La revue le MOCI/ public supplément, l'Algérie le nouvel élan des privatisation n° 1735/1736 du 29/12/2005 au 05/01/2006, p , 14.15.16

[2] - Lamiri Abdelhak , crise de l économie Algérienne , les presses d'Alger , 1999, p 293 a 312

[3] - Abdelwahab Rezig , l'Algérie / Brésil / Corée du Sud – trois Expériences de développement , OPU Alger 09/2006 , p 133/138

I – قائمة المراجـــع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد ماهر، دليل المدير في الخوصصة، دار النشر الجامعية، مصر 2003.
- زيد منير عبوي، الخصخصة في الإدارة العامة بين النظرية والتطبيق . دار دجلة عمان الأردن 2007.

2- المجـــلات والمذكـــرات:

- الداوي الشيخ، الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن كفاءات المؤسسات العام، مجلة جامعة دمشق، المجلد 25، العدد 2، 2009.
- علي خالفي، إضاءات عن الخصخصة في الجزائر، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير العدد 2007/16.
- علاوة نواري أثار برنامج الإصلاحات على الإقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه جامعة حلوان 2008.

3- الملتقيـــات والتقارير والمحاضرات:

- الملتقى العلمي الدولي: حول الإصلاحات في ظل العولمة، الحامة الجزائر، 2005.
- التقرير السنوي : حول حصيلة الخوصصة في الجزائر، وزارة الصناعة وترقية الإستثمار 2008.
- محاضرة: للوزير عبد الحميد تمار، وزير الصناعة وترقية الإستثمارات، بعنوان (الإستراتيجية التنموية خلال الخمس السنوات المقبلة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، بتاريخ 2009/04/06.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من 2004 جوان 2005.

- الجلسات الوطنية: حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة، قصر الأمم الجزائر، المؤرخة في 26-28 /2007/02.

II- Les Ouvrages

1- Les Livres :

- Abderahmane Mebtoul, L'Algérie face aux défis de la mondialisation, Tome I et II, OPU, Alger 02/2002.

-Abdelouahab Rezig, l'Algérie-Brésil-Corée du Sud, trois expériences de développement, OPU Alger 09/2006.

- Fodil Hassam, Chronique de l'économie algérienne – Vingt ans de réformes libérales (1986-2004), l'économiste d'Algérie, édition, 06/2005.

- Lamiri Abdelhak , crise de l'économie algérienne, les presses d'Alger, 1999.

- Leila Abdeladin, « les privatisations d'entreprises Publiques dans les pays du Maghreb », les éditions internationales, 1998.

- Mustapha MEKIDECHE, l'Algérie entre l'économie de rente et l'économie émergent, Edition d'ahlab, 09/2000.

- Nassereddine Sadi, la privatisation des entreprises en Algérie - Modalité et enjeux, OPU, 2008.

2- Mémoires/Thèses et revues et journaux :

- Les cahiers du cread, Kamel Behidj, autonomie Rationalité et management des entreprises, n° 39/97, 1T/1997.

- Journal el Watan économie, du 02 au 8/11/2009, n° 217, Privatisation en Algérie.

- Hamidi lies, la privatisation en Algérie enjeux politiques économiques et sociaux, thèses doctorat d'état en sciences juridiques, paris 1, 1999.

- Revue le M oc/ public supplément, l'Algérie le nouvel élan des privatisations, MPPI, du 29/12/2005 au 05/01/2006. sous le n° 1735-1736.